

الملخص:

تعتبر الجامعة مركز إشعاع حضاري و علمي في المجتمع انطلاقا من مهمتها التي تضطلع إلى تكوين إطارات تساهم في النهوض بالمجتمعات و صنع التقدم في كل المجالات، بحيث تعتمد درجة حيويتها على عنصر بشري يملك القدرات المطلوبة للأداء الجيد يتقاسمه كل من الأساتذة و الطلبة و الهيكل التنظيمي. و على هذا الأساس شهد التعليم الجامعي اهتماما كبيرا على مختلف الأصعدة المحلية و العربية و العالمية لدفعه نحو الأفضل لمواكبة حاجات الأفراد و المجتمع استجابة للتطورات العلمية و التكنولوجية و متطلبات هذا القرن و مختلف تحدياته المستقبلية.

و لما كانت الجامعة المركز الذي يتلقى فيه الطالب مجموعة المعارف و العلوم و المهارات مكونا بذلك فكريا تحليليا يحاول من خلاله الكشف عن الحقائق و تكوين رصيد معلوماتي في مجالات مختلفة يوظفها في وضعيات لاحقة في ميدان الشغل، جعل الجزائر تحمل على عاتقها مسؤولية استحداث قطاع التعليم العالي وصولا به إلى آخر مرحلة التي عرفت اعتماد نظام ل.م.د في معظم التخصصات و على مستوى كل الجامعات الجزائرية تقريبا. و يهدف هذا النظام في عمومته إلى ربط الجامعة بسوق العمل و المشاركة في التنمية المستدامة للبلاد بالافتتاح على العالم الاجتماعي و الاقتصادي من خلال البرامج و المناهج المناسبة في إكساب الطالب القدرات المعرفية و المهارات الفنية. فإلى أي مدى يساهم نظام ل.م.د في تكوين إطار قادر على الاستجابة لمتطلبات الشغل؟ وهل قامت الجامعة الجزائرية حقيقة بتجهيز الأرضية المناسبة لتبني نظام ل.م.د؟ وهو ما سنحاول مناقشته في هذه الورقة البحثية.

مقدمة:

تعتبر الجامعة مركز إشعاع حضاري و علمي في المجتمع انطلاقا من مهمتها التي تضطلع إلى تكوين إطارات تساهم في النهوض بالمجتمعات و صنع التقدم في كل المجالات، بحيث تعتمد درجة حيويتها على عنصر بشري يملك القدرات المطلوبة للأداء الجيد يتقاسمه كل من الأساتذة و الطلبة و الهيكل التنظيمي. و على هذا الأساس شهد التعليم الجامعي اهتماما كبيرا على مختلف الأصعدة المحلية و العربية و العالمية لدفعه نحو الأفضل لمواكبة حاجات الأفراد و المجتمع استجابة للتطورات العلمية و التكنولوجية و متطلبات هذا القرن و مختلف تحدياته المستقبلية.

و لما كانت الجامعة المركز الذي يتلقى فيه الطالب مجموعة المعارف و العلوم و المهارات مكونا بذلك فكريا تحليليا يحاول من خلاله الكشف عن الحقائق و تكوين رصيد معلوماتي في مجالات مختلفة يوظفها في وضعيات لاحقة في ميدان الشغل، جعل الجزائر تحمل على عاتقها مسؤولية استحداث قطاع التعليم العالي وصولا به إلى آخر مرحلة التي عرفت اعتماد نظام ل.م.د في معظم التخصصات و على مستوى كل الجامعات الجزائرية تقريبا. و يهدف هذا النظام في عمومته إلى ربط الجامعة بسوق العمل و المشاركة في التنمية المستدامة للبلاد بالافتتاح على العالم الاجتماعي و الاقتصادي من خلال البرامج و المناهج المناسبة في إكساب الطالب القدرات المعرفية و المهارات الفنية. فإلى أي مدى يساهم نظام ل.م.د في تكوين إطار قادر على

الاستجابة لمتطلبات الشغل؟ وهل قامت الجامعة الجزائرية حقيقة بتجهيز الأرضية المناسبة لتبني نظام ل.م.د؟ وهو ما سنحاول مناقشته في هذه الورقة البحثية.

1- التطور التاريخي للجامعة الجزائرية:

يعتبر استقلال الجزائر هو بداية التعليم الجامعي بالنسبة للجزائريين إذ لم يكن بالجزائر غداة الاستقلال إلا جامعة الجزائر، "بنيت سنة 1877، وأعيد تنظيمها سنة 1909، إلا أنه لم يتخرج منها أي جزائري إلا بعد الحرب العالمية الثانية ولم يتخرج منها قبل الاستقلال إلا عدد محدود من الجزائريين، وقد كان غالبيتهم في الآداب والحقوق. إلى جانب جامعة الجزائر، كانت هناك مدرستان وهما المعهد الوطني للفلاحة، والمدرسة الوطنية متعددة التقنيات" (رابح تركي 1981: 164) لهذا أعارت الجزائر المستقلة اهتماما خاصا بالتعليم العالي، الذي مر بعدة مراحل في إطار سيرورة التطور، مسيرة للتحويل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، حيث يمكن تقسيم التطورات التي عرفها قطاع التعليم العالي إلى ثلاثة مراحل:

1-1 المرحلة الأولى:

تمتد من الاستقلال سنة 1962 إلى سنة 1970 تاريخ إنشاء أول وزارة متخصصة في التعليم العالي والبحث العلمي، تتميز هذه المرحلة بفتح جامعات في المدن الرئيسية بالجزائر، فبعد أن كانت بالجزائر جامعة واحدة وهي جامعة الجزائر، وكانت مختصة في تكوين أبناء المعمرين بالدرجة الأولى، فتحت جامعة وهران سنة 1966، تلتها جامعة قسنطينة سنة 1967، ثم تلتها بعد ذلك كل من جامعة العلوم والتكنولوجيا -هوارى بومدين- بالجزائر وجامعة العلوم والتكنولوجيا -محمد بوضياف- بوهران، وجامعة عنابة، بينما فتحت الجامعة الإسلامية -جامعة الأمير عبد القادر- بقسنطينة سنة 1984. كما كانت الجامعة مقسمة إلى كليات وهي: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، كلية الطب، كلية العلوم الدقيقة. وهذه الكليات مقسمة بدورها إلى عدد من الأقسام، تهتم بتدريس التخصصات المختلفة، حيث أن النظام البيداغوجي كان مطابقا للنظام الفرنسي، و تتمثل مراحلها فيما يلي:

- "مرحلة الليسانس: وتدوم ثلاث سنوات بغالبية التخصصات، وهي عبارة عن نظام سنوي للشهادات المستقلة، التي تكون في مجموعها شهادة الليسانس.
- شهادة الدراسات المعمقة: وتدوم سنة واحدة، يتم التركيز فيها على منهجية البحث، إلى جانب أطروحة مبسطة لتطبيق ما جاء بالدراسة النظرية.
- شهادة دكتوراه الدرجة الثالثة: وتدوم سنتان على الأقل من البحث لإنجاز أطروحة علمية.
- شهادة دكتوراه الدولة: وقد تصل مدة تحضيرها إلى خمس سنوات من البحث النظري أو التطبيقي، حسب تخصصات الباحثين واهتماماتهم.

وبهذا نسجل أن المرحلة الأولى كانت تهدف إلى توسيع التعليم العالي، والتعريب الجزئي والجزأة، مع المحافظة على نظم الدراسة الموروثة" (وزارة التعليم العالي: 2004. 05).

2-1 المرحلة الثانية:

وتبدأ من سنة 1970، سنة إحداث وزارة متخصصة للتعليم العلي والبحث العلمي، تلاها مباشرة إصلاح التعليم العالي سنة 1971، ويتمثل هذا الإصلاح في تقسيم الكليات إلى معاهد مستقلة تضم الأقسام المتجانسة واعتماد نظام السداسيات محل الشهادات السنوية. وقد أجريت التعديلات التالية على مراحل الدراسة الجامعية:

- مرحلة الليسانس: وهي ما يطلق عليها أيضا مرحلة التدرج، وتدوم أربع سنوات، أما الوحدات الدراسية فهي المقاييس السداسية.
- مرحلة الماجستير: وهي ما يطلق عليها أيضا مرحلة ما بعد التدرج الأولي، وتدوم سنتين على الأقل، وتحتوي على جزأين: الجزء الأول وهو مجموعة من المقاييس النظرية أما الجزء الثاني فيتمثل في إنجاز بحث يقدم في صورة أطروحة.
- مرحلة دكتوراه العلوم: وهي ما يطلق عليها مرحلة ما بعد التدرج الثانية وتدوم حوالي خمس سنوات من البحث العلمي.

إلى جانب التغيرات المذكورة، تتميز عملية الإصلاح بإدخال الأشغال الموجهة والتطبيقات الميدانية في البرامج الجامعية، وقد تميزت هذه المرحلة بفتح مجموعة من المراكز الجامعية في مختلف ولايات الوطن لمواجهة الطلب المتزايد على التعليم العالي.

كما تم في هذه المرحلة أيضا وضع الخريطة الجامعية (1984) وكانت تهدف إلى تخطيط التعليم الجامعي إلى آفاق سنة 2000 معتمدة في ذلك على احتياجات الاقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة. كما عمدت إلى تحديد الاحتياجات من أجل العمل على توفيرها وتعديل التوازن من حيث توجيه الطلبة إلى التخصصات التي تحتاجها السوق الوطنية للعمل، كالتخصصات التكنولوجية والحد من توجه الطلبة إلى بعض التخصصات الأخرى كالحقوق والطب، كما تم بموجب الخريطة الجامعية تحويل معاهد الطب إلى معاهد وطنية مستقلة وهذا رغبة في التناسق مع متطلبات سوق العمل في المجتمع.

3-1 المرحلة الثالثة:

كانت بدايتها مع سنة 1998 إلى يومنا هذا، تميزت بالتوسع التشريعي والهيكلي والإصلاح الجزئي، وقد عرفت هذه المرحلة إجراءات تتمثل فيما يلي:

- وضع القانون التوجيهي للتعليم العالي الذي وافق عليه مجلس الحكومة في سبتمبر 1998.

- قرار بإعادة تنظيم الجامعة في صورة كليات، كما تم إنشاء ست جذوع مشتركة، يتم توجيه الطلبة الجدد إليها ضف إلى ذلك ترقية المراكز الجامعية إلى جامعات.

كما شهد قطاع التعليم العالي وتيرة من الإصلاحات بدء من النظام الجديد (ليسانس، ماستر، دكتوراه) الذي تحاول وزارة التعليم العالي والبحث العلمي توسيع دائرة تطبيقه في مختلف الجامعات والتخصصات، وهذا بهدف بلورة مسار الجامعة في ظل الجودة والنوعية المواكبة للعلامة "حيث تم إنجاز منذ سنة 1999 (12) جامعة بمرافقها، وتم فتح (13) مركز جامعي وهكذا أصبحت الشبكة الجامعة الجزائرية تتكون من ثلاثة وستون (63) مؤسسة للتعليم العالي موزعة

على ثلاثة وأربعون (43) ولاية، سبعة وعشرون (27) جامعة وعشرون (20) مركزا جامعيًا واثنًا عشر (12) مدرسة وطنية عليا وأربعة (04) مدارس عليا للأساتذة" (مجلة صدى الجامعة: 2008. 03)

كما تم ترقية سبع (07) مراكز جامعية إلى مصاف جامعات مستوفية جميع الشروط وهي تبسة، أم البواقي، المدية، الجلفة، معسكر، سعيدة، بشار وهذا سنة 2008. وكذا كلا من: البويرة، الوادي، خميس مليانة، سوق اهراس، خنشلة، غرداية، برج بوعريريج والطارف في خطاب رئيس الجمهورية ليوم 14 ديسمبر سنة 2011 بمناسبة افتتاحه للسنة الجامعية 2011-2012.

2- وظائف الجامعة:

لقد تغير مفهوم ووظائف الجامعة منذ نشأتها الأولى حتى وقتنا الحالي، فبعد أن كانت قاصرة على النشاط الأكاديمي، ومنعزلة عن المجتمع وعن مشكلاته، وما يحدث فيه من تغيرات وما يواجهه من تحديات أصبحت اليوم أكثر ارتباطا بالمجتمع، نتيجة للمتغيرات المجتمعية والمتغيرات الجامعية بالإضافة إلى حاجة الجامعات إلى التمويل والدعم المادي والأدبي. "فبعد أن كان للتعليم الجامعي وظيفتان تقليديتان هما التدريس والبحث العلمي وتعتبر وظيفة التدريس بكافة أنواعه وأشكاله هي أولى وظائف الجامعة منذ نشأتها وحتى وقتنا الحاضر، ولكن بتعدد الحياة اتسعت مسؤولية الجامعة وأصبحت تهدف إلى إعداد كوادر قيادية في مختلف التخصصات والأعداد للمهن المختلفة والبحث العلمي، والإنتاج الفكري وتوليد المعرفة والتنشئة الفكرية والثقافية والحضارية وخدمة البيئة والمجتمع" (حسن محمد حسان: 2008. 6).

ومن هنا يجب أن تقوم الجامعة بوظائف تؤهلها لذلك والتي يمكن تحديدها في الآتي:

" - أن تقوم الجامعة بإعداد القوة الدافعة لحركة تطوير المجتمع وقيادة هذا التطوير، وذلك عن طريق تربية الشباب وتوجيههم توجيها فكريا ووجدانيا وروحيا بما يتلاءم مع الروح الحضارية، والولاء للوطن والرغبة في الانفتاح على العالم حتى يمكنهم قيادة البلاد اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا بصورة إبداعية.

- تطوير النماذج المعرفية على اختلاف أشكالها، لأن الجامعة مؤسسة علمية متقدمة ينبغي أن تسعى إلى تطوير المعرفة العلمية لإغناء التراث الوطني والإنساني بأبعاده المختلفة، حتى يبقى المجتمع الإنساني قادرا على النهوض بأعباء الحياة وما تتطلب من شروط معرفية" (رمزي أحمد: 2006. 76) لتطوير البلاد في كافة نشاطاتها، ولذا فعلى الجامعة الإعداد لتخصصات مستقبلية تفرضها التطورات العلمية، واحتياجات السوق العربية خاصة والدولية عامة حاضرا ومستقبلا.

- حمل رسالة البحث العلمي، وما تتطلبه هذه الرسالة من شروط منهجية وتقنيات وأن يواجه هذا البحث ليكون الدرع الواقى لمواجهة التحديات التي تواجه الأمة، مع تطوير كافة مجالات العلوم البحتة والتطبيقية والإنسانية والاجتماعية، لكي يكون البحث هو أداة للنهوض بالمسؤولية العلمية والاجتماعية في آن واحد لأن البحث العلمي ليس في أصله ترفا ثقافيا بقدر ما هو سعي جاد للتغلب على المشكلات الاجتماعية.

- توعية الطلبة والمجتمع بمشكلاتهم في الواقع الاجتماعي، فالجامعات مسئولة عن إثارة الوعي الأصيل والصادق نحو مشكلات الواقع كشرط ضروري للتنبيه إليها وحشد الجهود لمواجهتها.

- ومن أعباء الجامعة في الدول النامية دورها في ربط خريجها بمجال عملهم وطوال حياتهم العملية، والالتزام بواجبها في التعليم المستمر، حتى لا تتجمد معرفة الأجيال المختلفة من الخريجين عند تاريخ تركهم للجامعة، كما يجب عليها أن تتبين أن غايتها الحقيقية ومبرر وجودها هو خدمة المجتمع والجنس البشري، وأن الطالب والخريج إنما هو أدواتها لبلوغ تلك الغاية.

- تأهيل عناصر الهوية الثقافية بحيث تبقى مكونات حياتية نافعة في مد البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تشكل مستقبل الأمة في صيغة من العقلانية وقبول التجديد والانفتاح على الخبرة العالمية للمحافظة على الذات الثقافية الوطنية دون انعزال عن الذات الثقافية للإنسان. فالتعليم الجامعي الصحيح لا ينبني إلا على مبدئين أساسيين:

أ- مبدأ نظري: غايته نشر المعرفة والكشف عن الحقيقة لبنية خالصة وبغزمية صادقة بعيدة عن كل مصلحة شخصية أنانية.

ب- مبدأ عملي: ويتمثل في وظيفتها الاجتماعية التي لا يمكن تحقيقها إلا بالتلاحم بينها وبين حاجات الإنتاج في المجتمع.

وعليه ينبغي للجامعة الحديثة أن تنشر المعرفة وتكشف عن الحقيقة، كذلك يجب عليها إعداد المؤطرين الذين تحتاج إليهم الأمة في مختلف القطاعات: أطباء، مهندسين، قضاة، محامون، أساتذة..... الخ.

وليس ثمة تناقض بين هذين المبدئين لأن البحث عن الحقيقة المجردة يؤدي بطبيعة الحال إلى الكشف عن نتائجها العلمية من ناحية ولأن التخصص في تطبيقات العلم لا يبلغ غايته إلا إذا كان مصحوبا بدراسات علمية مبنية على أسس نظرية من ناحية أخرى.

ومنه فنجد أن التعليم الجامعي لا يصل إلى غايته إلا إذا جمع بين المبدئين النظري والعلمي على صعيد واحد حتى يصير البحث العلمي إحدى وسائل وأدوات التطور الاجتماعي والتقدم العلمي، وحتى يكون الإعداد العلمي للحياة متفقا مع حاجات التخطيط الوطني ولا ينبغي أن يؤدي إلى انقطاع الاتصال بين الفكر والحياة أو بين النظرية والعمل.

وخلاصة القول أن جامعة أمس تختلف اختلافا شاسعا عن جامعة اليوم، من حيث الأهداف والوظيفة والهيكل الجامعية ووسائل وأساليب التدريس والتعليم، وأعضاء هيئة التدريس والدراسات العليا والبحث العلمي، فحركة الجامعة يجب أن تتكيف مع الواقع وتتطور مع أحداث التغير، حيث يمكن أن نلخص وظائف الجامعة في أنها تمثل مجتمعا يهتم بالبحث عن الحقيقة، التعليم وخدمة المجتمع.

3- أهداف الجامعة:

حتى وإن كان ظهور الجامعة يختلف من مكان إلى آخر حسب فترات زمنية مختلفة، فإن الهدف الرئيسي الذي تواجدت لأجله هو تلقين المعرفة العلمية، العقلية والفكرية لمن تفوقوا من أبناء الأمة في المراحل التعليمية ما قبل الجامعة، وذلك لتحضير قيادات مختلفة للمؤسسات الاجتماعية، الاقتصادية والعلمية، ومن ثم فإنها تعمل على إكساب الطالب رصيدا معرفيا وثقافيا عاليا ومهارات تفيد في اقتحام مجال العمل.

وإذا كان البحث العلمي هو الرسالة الأولى للجامعة، فإنه من المؤكد أنها تجمع فريقين من الناس: أساتذة وطلبة متفقيين حول مهمتها الأساسية وبالتالي كلاهما طالبا للحقيقة وباحثا عنها، أحدهما (الأستاذ) أكثر خبرة وأوسع معرفة وأشد ملكا لأصول وأساليب البحث وهو يرشد الآخر (الطالب) ويوجهه في العمل المشترك أي البحث عن باطن الأمور وكلياتها وفي هذا الإرشاد والتوجيه يكمن جوهر العلم.

بالإضافة إلى ذلك هناك غاية أخرى تسعى إليها الجامعة وهي بناء الفكر والرؤية النقدية والعقل العلمي الرشيد والشخصية العلمية المتواضعة وذات الخلق الحسن لأن العلم الصحيح يتطلب الأمانة والثقة والمثابرة والتضحية وهذه كلها فضائل خلقية.

من هنا فإن وضوح أهداف الجامعة المنشودة وغاياتها المرسومة التي يراد تحقيقها جميعها عناصر مهمة يجب أن تترسما الإدارة الجامعية من جهة وتعمل على تعريف العاملين بها من أعضاء هيئة التدريس وإداريين وطلبة من جهة أخرى وعلى كافة المستويات لكي تتطافر الجهود وتتفاعل لتحقيق أهدافها وغاياتها، وباختصار فإن الجامعة تسعى إلى تحقيق الأهداف العامة الأساسية التالية:

3-1- التدريس الجامعي:

ويعتبر هذا الهدف في إعداد الكوادر والطاقات البشرية المتخصصة والمؤهلة في كافة التخصصات في شتى المجالات التربوية والإسلامية والثقافية والأدبية والعلمية والمهنية... والتي يحتاجها المجتمع والتنمية الاجتماعية، الاقتصادية.

3-2- البحث العلمي:

ويعتبر هذا الهدف في "إجراء البحوث الأساسية النظرية والإجرائية والتطبيقية ودعمها وتوظيفها وبخاصة تلك البحوث المغلفة بقضايا المجتمع وحل مشكلاته، ويمكن تحقيق ذلك من خلال قيام أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا ومراكز البحوث" (زيتون عايش محمد: 1996، 23) في الجامعة بالبحث العلمي ونشاطاته المرافقة.

3-3 خدمة المجتمع وتنميته:

ويتحقق ذلك من خلال تزويد المجتمع بالتخصصات والمهن المطلوبة في المجتمع، وكذلك المشاركة في وضع الخطط والسياسة الوطنية للتنمية "وتأمين حاجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من الكوادر والقوى البشرية المؤهلة وتنفيذ المشروعات والاستثمارات وتطوير المجتمع المحلي والوطني وإعدادات القيادات المؤهلة لتبوء مراكز القيادة والريادة في المجتمع وفي مختلف التخصصات والمهن بمجالاتها المختلفة ولتأكيد أهداف الجامعة ووظائفها. ومن ثمة فإن الجامعة مؤسسة تربوية تعليمية بحثية وتنموية قيادية في المجتمع والنموذج في العمل ورائدة في التغيير الإيجابي في المجتمع، وهي إحدى مؤسسات المجتمع الهامة التي يفترض أن المجتمع هو الذي يقيمها ويشيدها ويبنها وبالتالي ينبغي أن تلبي حاجات المجتمع التنموية وتحقيق أهدافه وحل قضايا ومشكلاته.

4- مقومات تحقيق أهداف الجامعة:

تستطيع الجامعة القيام بوظائفها وتحقيق أهدافها إذا توفرت لديها جملة من المدخلات فإن كان الطلاب أهم تلك المدخلات، فإن الأساتذة أهم مقوماتها، فالجامعة تحتاج لتوعية متميزة من أعضاء هيئة التدريس ذلك لأن الجامعة بأساتذتها لا بمبانيها، والجامعة بفكر هؤلاء الأساتذة وعملهم مع طلابها وخبرتهم وبحوثهم وتطبيق طرائق التدريس عن طريق المقررات والمناهج الدراسية وفيما يلي نذكر أهم المقومات لتحقيق الجامعة أهدافها وهي:

4-1 عضو هيئة التدريس:

بعد العماد الرئيسي الذي تقوم عليه العملية التعليمية بالجامعة ويتوقف على تكوينه وجهده ونشاطه نجاح العملية التعليمية في تحقيق أهداف الجامعة "فهو الذي يوصل المعرفة إلى طلابه ويقوم بتصميم المناهج التي تناسبهم وتساعد في بناءهم العلمي، بحيث يقع على عاتقه عبء الإشراف على الرسائل العلمية

والبحوث، فيقوم بتوجيه الطلاب وإرشادهم. ويعتبر الأستاذ الجامعي مصدرا رئيسيا للمعرفة لطلابه بحيث يلزمه ذلك أن يكون متعمقا في مادة تخصصه ومتجددا وملاحقا لكل جديد في مجال العلم والمعرفة سواء بالأمور المتعلقة بمادة تخصصه الأكاديمي أو بعض الثقافات العامة التي تضيف لشخصيته سمات تميزه عن باقي أفراد المهن الأخرى" (وفاء محمد برادعي: 2002: 302)، فضلا عن التزامه الأخلاقي بأداب المهنة العامة، ضف إلى ذلك احترام عضو هيئة التدريس لأفكار وآراء وجهود طلابه في مجال مادته التخصصية وأي من المناقشات الحرة التي تتم بينهما سواء داخل الأسر الطلابية إذا كان يترأس إحداها أو من خلال الندوات واللقاءات الثقافية، مما يتطلب منه إدراكه التام بمتطلباتهم الفكرية واحتياجاتهم العقلية والنفسية والأخلاقية وقد يحتاج الأستاذ الجامعي إلى الحرية بنوعيتها:

1- الحرية الأكاديمية: "ويقصد هنا بالحرية الأكاديمية غياب القيود والضغوط التي يمكن أن تفرضها السلطات السياسية أو الدينية أو الإدارية أو غيرها من السلطات والقوى خارج الجامعة أو داخلها. والتي من شأنها أن تثبث الخوف أو القلق في عقول ونفوس العاملين في الجامعة من أساتذة وباحثين وطلاب بحيث تمنعهم من الدراسة أو البحث بحرية في أي موضوع يثير اهتمامهم أو مناقشته أو تدريسه أو نشر أية نتائج يتوصلون إليها.

2- الحرية المدنية: "ويقصد بها تلك الحرية المستمدة من المبادئ الأساسية والاجتماعية، وتعني الحريات والحقوق التي يتمتع بها الأستاذ الجامعي كأى إنسان في المجتمع، حيث يتمتع بالحريات المدنية العامة، كمواطن عليه واجبات فوقية ودستورية يؤديها وله حقوق يحصل عليها (حسن شحاته: 2001: 37). وإذا كانت الحرية الأكاديمية مستمدة من المبادئ العلمية بالأكاديمية الجامعية والحرية المدنية مستمدة من الدستور فإن هذا يعني أن الأستاذ يتمتع بالأولى كميزة والثانية كحق.

4-2 المناهج والمقررات الدراسية:

تعتبر المناهج والمقررات الدراسية من أهم المقومات لتحقيق أهداف الجامعة، وحتى الآن ونحن على أعتاب الألفية الثالثة مازالت المناهج تحتوي على مقررات دراسية تقليدية رتيبة، تحتل فيها الدراسات النظرية والإنسانية مركز الصدارة مع ضعف الارتباط بين المناهج الدراسية في الجامعات ومتطلبات التنمية، بالإضافة إلى ضعف العناية والاهتمام بالدراسات التطبيقية مع عدم خضوع المناهج لتقويم مستمر كما أن هناك بعض الأمور التي تتعلق بالمناهج والمقررات الدراسية أهمها:

- ❖ مازال الأستاذ الجامعي هو الذي يقوم في أغلب الأحيان بوضع البرامج الدراسية وبناءها وتطويرها، مما يجعل تلك العملية مسؤولية تتعلق بقراراته البحثية والعلمية ومهاراته في التجديد والاستحداث والاطلاع على ما هو جديد وأي قصور ينسب إلى المناهج هنا هو قصور في إعداد وتدريب الأستاذ الجامعي.
- ❖ فقدان التوازن بين المناهج الدراسية في المجال النظري والتطبيقي، ويتضح ذلك من كم الدراسات النظرية المعرفية والإنسانية مقارنة بالدراسات التطبيقية.
- ❖ الاعتماد المتزايد على الترجمة من المراجع الأجنبية والموسوعات العلمية أو إلزام الطلاب بدراساتها بلغتها الأجنبية، مما يولد في نفوس الطلاب مواقف سلبية تتسم بالتبعية والشعور بالعجز والاغتراب والتبعية الفكرية.
- ❖ مازالت المناهج مستوردة من الدول الغربية، تصبح بذلك غريبة عن المجتمع بعيدة عن حاجاته وخصائصه وقاصرة عن تلبية متطلباته واحتياجات الطلاب وخصائصهم العقلية والاجتماعية والفكرية.

4-3 طرائق التدريس:

إن طرق التدريس المستخدمة حاليا في جامعتنا تعتمد على المحاضرة و التلقين والتي تعتبر قاصرة ومتخلفة عن البحث والتطبيق والموضوعية العلمية في التعلم والتعليم، الأمر الذي يتطلب تطويرا جوهريا في طرائق التدريس لتتنوع بين الإلقاء والمناقشة والحوار وإثارة القضايا المتنوعة سواء كانت وطيدة الصلة بمادة التخصص أو القضايا العامة في المجتمع، مع إحداث توظيف المعلومات وتنوع التكاليف والمطلوب أداها من الطلاب بين إعداد التقارير، جمع المادة العلمية، عمل الأبحاث، المشاركة في التدريس مع تنوع الوسائل التعليمية المرئية والمسموعة لإحداث مواقف مثيرة تعليميا.

4-4- الطلاب:

إذا كان المجتمع الجامعي بيئة منتقاة، وإذا كان هذا الانتقاء يشير إلى قدر كبير من التميز للعناصر المختارة سواء من أعضاء هيئة التدريس أو الطلاب، إلا أننا لا نستطيع أن ننس تلك الحقيقة الاجتماعية التي تؤكد أن هذه العناصر تظل جزء من الجسم الاجتماعي الكلي العام للأمة، منفصلة بظروفه وأصوله وما يضطرب به من أحوال سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية وهذه المتغيرات المجتمعية ليست مجرد عناصر منفصلة تتجاوز مع ما يتلقاه الفرد الجامعي من معارف ومهارات وقيم، وإنما تدخل في نسيج التكوين الشخصي بحيث تلتحم بما يتعلم وتتفاعل معه بل وقد توجهه.

فإذا كانت الجامعة كأحد وظائفها وأهم أهدافها تعد مصنعا هاما للفكر فإن عليها عبء دراسة متطلبات الطلاب والاحتياجات النفسية والاجتماعية والعقلية والثقافية، لتستطيع من خلال أسس موضوعية وتخطيطية مدروسة تحديد ما يقدم لهم في صورة مناهج ومقررات دراسية أو ما يدور داخل الحرم الجامعي من نشاطات ثقافية حضارية تلبى تلك الاحتياجات وتحقق أهدافها.

5- أهداف نظام التعليم الجديد:

على ضوء توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية والتوجيهات المتضمنة في مخطط تطبيق إصلاح النظام التربوي الذي صودق عليه في مجلس الوزراء يوم 20 أفريل 2002، سطرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كهدف إستراتيجي لمرحلة 2003-2004 إعداد و وضع أرضية لإصلاح شامل و عميق للتعليم العالي، و تتمثل المرحلة الأولى في وضع هيكل جديد للتعليم مصحوب بتحسين و تحيين مستوى البرامج البيداغوجية و كذا إعادة تنظيم لتسيير البيداغوجي .

يؤكد هذا الإصلاح على الطابع العمومي للتعليم العالي ، كما يؤكد على المبادئ الأساسية التي تركز عليها رؤية المهام الموكولة إلى جامعة الجزائرية و التي تتلخص فيما يلي :

- توفير تكوين نوعي للجميع مدى الحياة لنيل إدماج مهني أحسن ، و التكفل بتلبية الاحتياجات المشروعة للمجتمع فيما يخص التعليم العالي .
- المشاركة في التنمية المستدامة للبلاد بالتفتح على العالم الإقتصادي و الإقتصادي .
- ترسيخ قواعد الإستقلالية الذاتية الحقيقية للمؤسسات وفقا لمبادئ التسيير الرشيد.
- السماح للجامعة الجزائرية باسترجاع مكانتها كقطب للإشعاع الثقافي و العلمي على المستويين الإقليمي و العالمي.

و لتجسيد هذا المبدأ فإن وزارة التعليم العالي و البحث العلمي قد تبنت نموذجا جديدا للتعليم العالي المعروف باسم ل.م.د (ماستر - ليسانس - دكتوراه).

1.5 ما معنى ل.م.د LMD ؟

يمثل LMD بنية التعليم العالي ، المستلهمة من البنيات المعمول بها في البلدان الأنغلو ساكسونية و المعممة في البلدان المصنعة، تتمفصل هذه البنية حول ثلاث أطوار للتكوين ، يتوج كل منها بشهادة جامعية .

الطور الأول = بكالوريا + 3 سنوات و يتوج بليسانس.

الطور الثاني = بكالوريا + 5 سنوات و يتوج بماستر.

الطور الثالث = بكالوريا + 8 سنوات و يتوج بدكتوراه.

و في كل طور من هذه الأطوار تكون المسارات منظمّة في وحدات تعليمية ضمن سدايسات دراسية، و يكون التقويم فيه سدايسا خلال السنة. حيث نجد من ميزات الوحدة التعليمية أنها قابلة للجمع أو التحويل مما يعني أن اكتسابها من طرف الطالب يكون نهائيا و أنه يمكن أن يستعمله في مسار تكويني آخر (مما يمنح للطالب حرية التنقل، و الخيار المتنوع و يسمح له بمزاولة مسار جامعي مفرد).

المبدأ الثالث الذي يركز عليه نظام LMD هو الوضوح : بإمكان سوق الشغل مقارنة شهادات LMD بكل سهولة في البلد نفسه أو من بلد إلى بلد آخر، و بالفعل فإن بنية التعليمات هي نفسها في كل البلدان التي تطبق هذا النظام .
♦الليسانس: هذا الطور من التكوين ينظم في طورين:

- تكوين قاعدي متعدد المواد مدته من سدايسين (02) إلى (04) سدايسات مكرسة لإكتساب المبادئ الأساسية للمواد المعنية بالشهادة و تكويننا متخصصا أكثر بإختيارين: " ليسانس أكاديمية " و " ليسانس مهنية " .

♦الماستر: تكون مدة التكوين في هذا الطور سنتين بعد الليسانس أي 5 سنوات دراسات عليا بعد البكالوريا . يكون الماستر في متناول كل حاصل على شهادة الليسانس مهما كان اختصاصه.

الماستر يشبه الليسانس في كونه ذو إختيارين : "ماستر أكاديمي" و "ماستر مهني" . تسمح الشهادة الأكاديمية بالإلتحاق مباشرة بالدراسات الجامعية المطلوبة و المتخصصة أكثر (من الليسانس إلى الماستر و من الماستر إلى الدكتوراه).

حيث تسمح الشهادة المهنية بالاندماج السريع في سوق العمل . و على العموم، فشهادة كهذه يكون معترف بها إن توفرت بها مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات.

♦الدكتوراه : تحضر هذه الشهادة بعد الماستر خلال 3 سنوات على الأقل في مخبر للبحث، يحضر هذه الشهادة حاملي شهادة الماستر الراغبون في الشروع في دراسات البحث و التفرغ فيما بعد لمهنة أستاذ باحث .

2.5. الخصائص الرئيسية لنظام (LMD) : " ليسانس - ماستر - دكتوراه "

زيادة على مزايا هذه البنية البسيطة المتكونة من ثلاث شهادات، فإن نظام LMD يركز على رؤية عرض التكوين المنسجم أكثر، إذ تقدم عروض هذا التكوين على شكل ميادين و تنظم في شكل مسالك نموذجية .

ميدان التكوين : هو عبارة عن جملة من المواد منضوية في مجموعة منسجمة من حيث المجالات التي تؤدي إليها، يمكننا أن نذكر منها ما يلي :

- علوم المادة - الرياضيات و الإعلام الآلي و التطبيقات للعلوم (MI).

- علوم الحياة (ع.ح) - علوم الأرض و الكون (ع.أ.ك) العلوم الدقيقة و التكنولوجيا الخاصة بالمهندس - الفنون - النشاطات الرياضية - الآداب و الآداب العربي - الآداب و اللغات الأجنبية - العلوم الإدارية و القانونية - العلوم الاجتماعية - العلوم الإنسانية - العلوم الاقتصادية - العلوم الإسلامية ، أي 14 ميدانا. إذ في كل ميدان من هذه الميادين الأربعة عشر يوجد عدد من المسالك النموذجية التي توافق التخصصات المطلوبة.

❖ المسلك النموذجي: هو تشكيل متجانس لوحدات التعليم بطريقة بيداغوجية منسجمة ، يحددها فريق بيداغوجي تطبيقا للهدف المصادق عليه من المركزية ❖ وحدة التعليم: هي مجموعة مواد تعليمية أو مقاييس متمفصلة بطريقة بيداغوجية متجانسة وفق تدرج منطقي لإكتساب كفاءات محددة و عليه يمكن إبراز ثلاث أصناف:

- وحدة التعليم الأساسي التي تجمع الدراسات القاعدية .
- وحدة تعليم الاكتشاف التي تحضر كتعلمات تسمح بتوسيع آفاق معارف الطالب كما تفتح أمامه آفاقا أخرى في حالة ما إذا كان هناك إعادة التوجيه .
- وحدة التعليم المستعرضة : و تضم هذه الوحدة دراسات اللغات الأجنبية ، و الإعلام الآلي ، و تكنولوجيا المعلومات و الإتصال ، قصد اكتساب الطلبة ثقافة عامة و تقنيات المنهجية .

كل وحدة من هذه الوحدات مرفقة بمعدل عام و رصيد ، يؤكد معدل الوحدة التعليمية فيما إذا اكتسبت الوحدة أم لا ، بينما يسمح الرصيد بجمع العلامات المرتبطة بالوحدة التعليمية إذا كانت مكتسبة .

❖ الرصيد : هو وحدة تقاس بها الدراسات المكتسبة ، و كل وحدة تعليم لها قيمة معينة يعبر عنها بالرصيد ، و محددة من خلال عمل منجز من طرف الطالب (حجم التوقيت، الأهمية، العمل الفردي، مذكرة التخرج ...) .
أي يشكل الرصيد مرجعا مشتركا لكل المؤسسات ، و هو بهذه الصفة قابل التجميع و التحويل و نادرا ما يكون مختلفا و إذا تعلق الأمر بالتحويل من وحدة تعليمية إلى أخرى و هذا يعود إلى تقدير الفروق المتباينة بين وحدات التعليم إلى الفريق البيداغوجي للمؤسسة المستقبلية.

يتكون الفصل السداسي من 30 رسيدا ، و عليه يمكن حصر 180 رسيدا للحصول على شهادة ليسانس و 300 رسيد للحصول على الماستر . علما أن شهادة الدكتوراه لا تقدر بالرصيد بل هي تكوين في البحث، متوج بشهادة تمنح بعد عرض الأطروحة و مناقشتها.

❖ التقييم و التدرج: بشهادة تمنح إما باكتساب الطالب لكل وحدة تعليمية مكونة للمسار أو بتطبيق الأسلوب التعويضي بين الوحدات التعليمية.
❖ التوجيه: لا توجد قواعد محددة مسبقا؛ لذا يعتمد أساسا على رغبات و مهارات الطالب في المسار المختار. و على الطالب أن يختار مجال تكوين يؤدي إلى عدد من الشعب أو الاختيارات علما أنه في نهاية السنة يسمح للطالب بالتغيير من شعبة إلى شعبة أخرى مرغوب فيها.

❖ المعبر: إن المعبر يسمح للطالب بتغيير مساره البيداغوجي خلال تدرسه ، و هو ممكن سواء في المؤسسة التي ينتسب إليها الطالب أو بمؤسسة أخرى و ذلك بمقتضى مبدأ المرونة و بشكل عام يبقى الطالب على صلة دائمة بالفريق البيداغوجي الذي يرشده إلى متابعة إحدى الوحدات التعليمية للمسار المطلوب .

- ❖ فريق التكوين: يتكون من مسئول الفرق البيداغوجية لمسار بيداغوجي معين و يرأسه رئيس القسم.
- ❖ الفريق البيداغوجي: يتشكل هذا الفريق من كل أساتذة الوحدة التعليمية لنفس المسار البيداغوجي.

3-5- نظام LMD و طبيعة التخصص:

عندما نرجع إلى الهدف الأساسي من النظام الجديد المتمثل في ربط الجامعة بسوق العمل نقول أنه صالح أكثر للتخصصات العلمية و التطبيقية و التقنية شريطة مشاركة المحيط الاجتماعي و الاقتصادي، ولناخذ نموذجا واقعا حيث بحكم التخصص تمت مشاركتنا في فتح تخصص تقني ألا و هو ليسانس الشبكات الكهربائية. هذا التخصص يستحيل تطبيقه بدون موافقة مسبقة من طرف سونلغاز لأن برنامج السنة الثالثة يعتمد اعتمادا كليا على ما توفره هاته الشركة من وسائل لإجراء زيارات ميدانية وبحوث تطبيقية خصوصا و أن هذا التخصص يوجد به مادة مهمة سمينها مادة PFE (مشروع نهاية السنة) ذات أكبر عدد من الأرصدة (05) و حجم ساعي 42 ساعة. في المقابل يوفر تعليم هذه المادة تماسا مباشرا بين الطالب و سوق العمل من خلال التعارف المزدوج بين سونلغاز و الطالب، و هذا في ليسانس أكاديمي فما بالك بليسانس تمهين عندئذ يكون التواصل أكبر من خلال إزدياد الحجم الساعي.

و إذا ما قارنا هذا مع العلوم الإنسانية و الإجتماعية نجدها بعيدة عن هذا النظام لأنها مازالت تركز على الجانب النظري أكثر من التطبيقي و لعل هذا يظهر أكثر في تقرير التخرج الذي يعتمد على شقه النظري و هو ما يجعل هذه التخصصات بعيدة عن فحوى نظام ل.م.د.

4-5- إيجابيات و سلبيات نظام LMD :

❖ الإيجابيات:

- الرسملة (Capitilisation): و تعني أن الوحدات الدراسية المكتسبة لا مجال لإعادتها حتى لو تم تحويل الطالب إلى مؤسسة أخرى، حيث يمكنه تحويل الرصيد (القروض) عند مغادرة المؤسسة الأصلية.
- الحركة (Mobilité): و يمكن الطالب أو الطالبة من تحويل ملفه البيداغوجي و تسجيله في أي مؤسسة جامعية في الجزائر أو خارجها أو حتى تغيير المسار الدراسي.
- الوضوحية (Lisibilité): يمكن لسوق العمل أن يقارن بسهولة شهادات ال: ل.م.د. في إطار التشغيل.

- المصادقية: حيث أن شهادة ال LMD معترف بها دوليا.

- إمكانية التطور: يمكن تطوير برامج التدريس بكل ديناميكية و ليونة ضمن إطار مهام الفريق البيداغوجي.

- تفاعله مع عالم الشغل: حيث أن هذا التفاعل يتم منذ البداية خصوصا لنظام ل.م.د تمهين فعادة لا يقبل مشروع ل.م.د دون التوقيع على اتفاقيات مسبقة مع قطاعات اقتصادية (مؤسسات عمومية و خاصة)، و هذا لأجل تفادي المشاكل خصوصا في المرحلة الأخيرة من الدراسة أي أثناء إنجاز الأطروحات و المذكرات.

❖ السلبيات:

- جهل الطلبة و تخوفهم من هذا النظام الجديد مما يؤدي إلى نقص الإنتاجية وانخفاض المستوى التعليمي لهم. لذا ينصح للمكلفين بتطبيق هذا النظام النزول إلى الوسط الطلابي من أجل الشرح و تبديد شكوك الطلاب.

- النقص الواضح للإمكانيات الموجهة لتجسيد هذا النظام المكثف .
- غموض طريقة تطبيق هذا النظام.
- غياب النظرة المستقبلية لأفاق النظام انطلاقا من تنظيم الدفعات الأولى للماستر .
- غياب المادة العلمية الخاصة بهذا النظام و الإعتماد على برامج المقياس في النظام الكلاسيكي و الكتب القديمة.
- التهرب من معالجة ظاهرة الرسوب المرتفعة في هذا النظام.
- نقص تفعيل قنوات الحوار الجاد و البناء على جميع الأصعدة المحلية و الوطنية.
- هشاشة النسيج الصناعي في الوطن مما لا يساعد على إجراء التبرعات التطبيقية لطلبة هذا النظام.
- وجود نسبة بطالة نوعا ما مرتفعة عند الشباب دون 30 سنة، ومع قصر مدة تكوين نظام ل.م.د مقارنة بالنظام الكلاسيكي قد يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة أكثر. بما يؤدي إلى اتهام غير موضوعي لهذا النظام.

6- الجامعة الجزائرية بنظامين 9 :

من دون شك أننا نتساءل جميعا عن بقاء اعتماد الجامعة الجزائرية للنظام الكلاسيكي على الرغم من تبنيها نظام ل.م.د. فهل يرجع الأمر إلى عدم ثقة القائمين على التغيير في هذا النظام و تخوفهم من فشله و إبقاء النظام الكلاسيكي كنوع من الحكاية أم هي قضية وقت و التغيير سيتم بطريقة تدريجية ليعمم في الوقت المناسب له. لكن الأمر الذي نتفق عليه هو أن تواجد نظامين تعليميين في آن واحد و في نفس المكان يخلق الكثير من الحساسيات و المقارنات بين مساوئ نظام و محاسن الآخر خاصة في أوساط الطلبة مما يخلق عندهم نوع من التشكك و عدم الوضوح و عدم الرضا في اختياراتهم لا سيما طلبة ل.م.د فتنقص دافعتهم نحو التعلم و البحث عن المعارف و الإكتفاء باكتساب المعلومات عن طريق الإلقاء و التلقين لتجد الجامعة نفسها في نهاية المطاف أمام نظامين و لكن بأسلوب واحد في التدريس.

7 - نظام LMD و سوق العمل:

لعل الهدف الأول الذي أرادته الدولة من وراء اعتماد هذا النظام إضافة إلى الإستجابة للتغيرات العالمية و الثورة التكنولوجية هو تكوين طالب مؤهل يعترف بشهادته في العالم من جهة و يدمج بسرعة في عالم الشغل من جهة أخرى، أي إنتاج طلبة متخصصين أكثر منهم حاملين لشهادات، و لكن تجدر بنا الإشارة إلى أن هذه الخصائص تبقى نظرية أكثر و بعيدة كل البعد عن التحقيق الميداني الفعلي. لأن شهادة ل.م.د ما زال يحيط بها الكثير من الغموض و التخوف خاصة فيما يتعلق بحاملي شهادة الليسانس، فأرباب العمل يجدون بأن ثلاث سنوات لا تكفي للحصول على معارف شهادة ليسانس و فعلا هذا ما واجهه بعض خريجي هذا النظام من مختلف الجامعات الجزائرية. الأمر الذي يرجع إلى غياب التوعية و الإعلام و كذا التوضيح بأهمية هذا النظام في البناء الاقتصادي و الاجتماعي. وفي خضم هذه المعطيات يتعين على وزارة التعليم العالي أخذ هذا الجانب على محمل من الجد و ذلك من أجل التنسيق بين الجامعات و مؤسسات الدولة لاحتواء هذه الفئة و الاستفادة من تكوينها و استثمار مهاراتها و خبراتها. فمن خلال تجربتنا البسيطة نجد أنه حان الوقت لوضع عدد من الآليات لإنجاح الإصلاح في الجامعة الجزائرية أهمها:

- إنشاء مجلس للشراكة بين المحيط الاجتماعي و الاقتصادي و الجامعة، يكون في البداية مركزيا ثم توضع له فروع عبر كل جامعات الوطن. تقع على هذا المجلس مسؤولية اختيار طبيعة التكوين المناسبة، كما يمكن مع تطور هذا المجلس

المساهمة في تطعيم وتغيير بعض المناهج الدراسية. نشدد على أن القرارات يجب أن تتخذ من طرف الجامعة لأنه قد يكون لدى الشريك الاقتصادي نظرة آنية و قصيرة المدى قد لا تخدم التطور البعيد المدى للوطن، وباختصار يكون دور هذا المجلس كبدائية استشاريا فقط.

و في الأخير لا يسعنا إلا القول بأن نظام ل. م. د في الجامعة الجزائرية يعتبر حقيقة تجربة رائدة لصنع التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي للمجتمع شريطة أن تهيأ له الأرضية الخصبة لإحتواء مبادئه ومعاييرته حتى تظهر نجاعتها وفائدتها أكثر على الطالب و الجامعة من جهة وميدان الشغل و المجتمع من جهة أخرى.

الهوامش:

- 1- رابح تركي، ابن باديس رائد الاصلاح و التربية في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، ط3، الجزائر، 1981.
- 2- وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، ملف لاصلاح التعليم العالي، الجزائر، جانفي 2004.
- 3- حسن محمد حسان، التعليم الجامعي الخاص، دار الجامعة الجديدة، الأزابطة، 2008.
- 4- رمزي أحمد عبد الحي، التعليم العالي و التنمية، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، ط1، الاسكندرية، 2006.
- 5- زيتون عايش محمود، أساليب التدريس الجامعي، دار الشروق للنشر و التوزيع، ط1، 1996.
- 6- وفاء محمد البرعي، دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري، دار الجامعية للنشر، ط1 الاسكندرية، 2002.
- 7- حسن شحاتة، التعليم الجامعي و التقويم الجامعي بين النظرية و التطبيق، مكتبة دار العربية للكتاب، ط1، 2001.